

تعليل القرارات الإدارية بين الإلزامية والجوازية "دراسة مقارنة"

Explanation of administrative decisions between mandatory and permissible "A comparative study"



د/ غربي أحسن¹

¹جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، gharbi_ahcene@hotmail.com



تاريخ الإرسال: 2019/ 06 / 04 تاريخ القبول: 2020/ 12 / 10 تاريخ النشر: 2020/ 05 / 30

ملخص:

إن انتهاج سياسة الشفافية والوضوح في العمل الإداري يقتضي من الإدارة القيام بتعليل قراراتها الإدارية من خلال الإفصاح عن الأسباب الواقعية والقانونية التي يستند إليها رجل الإدارة في إصداره للقرار الإداري، وبالتالي يفتح المجال أمام المواطن للاطلاع على الأسباب التي أدت بالإدارة إلى إصدار مثل هذا القرار.

يحتل موضوع تعليل القرارات الإدارية درجة كبيرة من الأهمية وذلك لعدة اعتبارات أهمها التخفيف من المنازعات الإدارية وتحقيق الشفافية والوضوح في العمل الإداري وتوطيد العلاقة بين الإدارة والمواطن.

الكلمات المفتاحية: العمل الإداري، الإدارة، التعليل، الحقوق، الحريات، القانون الإداري.

Abstract :

In Oder to follow a politics of transparency and clarity in the administrative work administratione must make an analysis of its administrative decidions by giving the logical and judicial raisons ;in wblch the administrative agent use these decisions when he legislates administrative decisions.

So, this gives people the opportunity to discover the causes of such these administrative decisions.

Knowing the causes of administrative decisions has a big importance due to many reasons ; the most interesting ones are the diminution of administrative conflicts and the spreading of transparency and clarity in the administrative work and solidify the relationship between administration and people.

Key Words : *Administrative work ; administration ;the raison ; rights ; free doms ; administrative Law.*

1- المؤلف المرسل : د. غربي أحسن، الإيميل : gharbi_ahcene@hotmail.com

المقدمة :

تقوم الإدارة بالعديد من التصرفات يمكن تصنيفها إلى صنفين ، يتضمن الصنف الأول أعمال قانونية والتي تنقسم بدورها إلى قسمين هما: أعمال قانونية انفرادية واعمال قانونية اتفاقيه أما الصنف الثاني فيتضمن الاعمال المادية التي تقوم بها الإدارة، وهي نوعان: أعمال مادية إرادية وأعمال مادية لإرادية.

تتمثل الاعمال القانونية الانفرادية في القرارات الإدارية التنظيمية والفردية، إذ تتضمن إحداث مركز قانوني أو تعديل مركز قانوني بالزيادة أو النقصان أو إلغاء مركز قانوني قائم، لذا يعتبر القرار الإداري من أعم المظاهر التي تعتمد عليها الإدارة في ممارسة وظائفها تحقيقا للمصلحة العامة، ما جعلها تتمتع بقرينة المشروعية، إلا أن هذا لا يحول دون إمكانية صدور مخالفة للنصوص القانونية مما يجعلها تشكل مساسا بحقوق وحرريات الأفراد، ما جعل المشرع في بعض الأحيان يلزم الإدارة باتباع شكليات معينة يقررها لمصلحة المخاطبين بالقرار الإداري كضرورة تسببب الإدارة لقراراتها الإدارية التي

تصدر في غير مصلحة المخاطبين بها، إذ يترتب على تخلف التسبب في مثل هذه الحالات صدور القرار معيب بعيب الشكل والإجراءات.

إن تسبب القرارات الإدارية من الناحية الشكلية له أهمية كبرى لأن النص على أسبابها الحقيقة في صلب القرار يعد بلا شك من أفضل الوسائل والضمانات التي تسهل مراقبة السلطات العمومية والأفراد والقضاء المختص، لمشروعية التصرفات الإدارية ولا سيما القرارات الإدارية، إذ يقضي المبدأ التقليدي أن الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها الإدارية ما لم يلزمها القانون بذلك صراحة، إلا أن هذا المبدأ لم يعد ممكنا التسليم به في الوقت الراهن الذي لا يسمح إلا بإدارة شفافة، ما جعل الكثير من التشريعات تحرص على إلزام الإدارة بتسبب قراراتها مثل المشرع الفرنسي والمشرع المغربي خلافا للمشرع الجزائري الذي لا يزال بعيد عن هذا المفهوم، كما إن عدم التسبب الوجوبي للقرارات الإدارية يتعارض مع حق الفرد في العلم والمعرفة. فهل يعتبر تسبب القرارات الإدارية وجوبيا من حيث المبدأ أم أنه لا يكون إلا استثناء؟.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم التسبب في القرارات الإدارية وتمييزه عن السبب في القرار الإداري وتبيان شروط صحة التسبب وموقف التشريعات المقارنة والقضاء الإداري المقارن منها، بالإضافة إلى تحديد مقاصده.

وتقوم هذه الدراسة على أساس المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن من خلال إجراء مقارنة بين الجزائر والمغرب وفرنسا. وقسمنا هذا الموضوع إلى أربعة مطالب رئيسية على النحو التالي:

1. مفهوم تسبب القرارات الإدارية.
2. شروط صحة التسبب الإلزامي للقرارات الإدارية.
3. موقف المشرع والقضاء الإداري من مسألة تسبب القرارات الإدارية.
4. مقاصد تسبب القرارات الإدارية.

1. مفهوم تسبب القرارات الإدارية

يعتبر موضوع تسبب القرارات الإدارية من الموضوعات التي أهتم بها الفقه الإداري المعاصر في إطار الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان، ولا سيما حق العلم والمعرفة والذي يتعارض مع مبدأ عدم التسبب الوجوبي لتصرفات الإدارة، وهذا يعني ضرورة تسبب الإدارة لقراراتها في إطار حق الفرد في المعرفة والعلم بتصرفات الإدارة، و التسبب هو تعبير شكلي عن أسباب القرار الإداري¹، ما يجعله مختلفا عن السبب كركن في القرارات الإدارية، لذا سنحاول للإحاطة بمفهوم تسبب القرارات الإدارية، التعرض لمعنى التسبب لغة واصطلاحا (الفرع الأول) وتمييزه عن ركن السبب (الفرع الثاني) ثم التطرق لمبدأ عدم تسبب القرارات الإدارية (الفرع الثالث) على اعتبار أن القاعدة العامة تقضي بأن الإدارة ليست ملزمة بتسبب قراراتها، إلا إذا ألزمها المشرع بذلك صراحة ، أو اختارت بنفسها اللجوء إلى التسبب وهذا كاستثناء عن القاعدة (الفرع الرابع)، كما أن هناك حالات تعفى فيها الإدارة من التسبب (الفرع الخامس).

1.1 تعريف التسبب

سننطلق في هذا الفرع لمفهوم كلمة التعليل في اللغة وتبيان معناها الاصطلاحي بالإضافة إلى مفهوم التسبب في الدراسات والأبحاث الاجتماعية والقانونية.

أولا/ التعريف اللغوي للتعليل : يقصد بالتعليل في اللغة مصدر " علل، يقال علل الرجل، سقاه سقيا بعد سقي. والثمرة: جناها مرة بعد أخرى، أعل الرجل: سقاه سقيا بعد سقي أي جرعة بعد أخرى. تعالل الصبي ثدي أمه: امتص ما فيه من اللبن. إعتل الرجل: شرب عللا. علل الشيء: بين علته أو أثبتته بالدليل، تعلل أبدي الحجة وتمسك بها، والعلة جمع عللات وعلل ووجج أعلاه، ما يتوقف عليه وجوب الشيء، ويكون خارجا مؤثرا فيه، وعلة الشيء سببه"².

والأصل اللغوي لكلمة Motiver في الفكر اللاتيني هو اشتقاقها من كلمتين، الأول يحرك أو يدفع Mouvoir والثانية كلمة Motifs أسباب وهي ما يدفع الشخص إلى اتخاذ إجراء ما، ومن الكلمتين معا تكونت كلمة Motiver وقد ظهر لفظ علل لأول مرة في فرنسا كاصطلاح لغوي، وكان يقصد به تضمين الحكم بالأسباب الضرورية، التي أدت على وجوده وقد اكتسب هذا اللفظ منذ ميلاده مدلولاً قانونياً³.

ثانياً/ التعريف الاصطلاحي للتعليل: تطرق الأستاذ الريسوني لتعريف للإمام الشاطبي للتعليل وذلك على النحو التالي: "... وأما العلة فالمراد بها: الحكم والمصالح التي تعلقت بها الأوامر أو الإباحة، والمفاسد التي تعلقت بها النواهي"⁴، ثم خلص الأستاذ الريسوني إلى القول بأنه: "لو أردنا أن نضع لمصطلح التعليل مرادفاً واضحاً، يناسب موضوع المقاصد، ويبعد بنا عن الجدل الذي دار ذات يوم حول مسألة التعليل، لكان هذا المرادف هو مصطلح التقصيد لأن تعليل الاحكام هو تقصيد لها"⁵.

ثالثاً: أهم التعريفات التي قيلت بشأن التسبب في القرارات الإدارية: توجد العديد من التعريفات التي قيلت في شأن تسبب القرار الإداري نذكر منها: يعرف الدكتور أشرف عبد الفتاح أبو المجد محمد التسبب بأنه: "الإفصاح عن العناصر القانونية والواقعية التي استند إليها القرار الإداري، سواء كان الإفصاح واجبا قانونياً أو بناء على إلزام قضائي أو جاء تلقائياً من الإدارة"⁶. ويعرف جورج فيدال التسبب بأنه: "التزام قانوني تعلن الإدارة بمقتضاه عن الأسباب القانونية والواقعية التي حملتها على إصدار القرار الإداري، وشكلت الأساس القانوني الذي بني عليه"⁷.

و يعرف الدكتور سعد علي البشير التسبب بأنه: "مظهر من المظاهر الخارجية و شرط صحة ركن الشكل بالقرار الإداري، حيث تقوم الإدارة من

خلاله بذكر الاسباب القانونية والواقعية التي دفعتها لإصدار القرار ويترتب على إغفال التسبب في الحالات الوجوبية بطلان القرار الإداري⁸.

ويقصد أيضا بالتسبب: "بيان شكلي يظهر على متن القرار وبذلك فهو يختلف عن سبب القرار الإداري، الذي يعد ركن يقصد به الحالة القانونية والواقعية البعيدة عن رجل الإدارة والمستقلة عن إرادته"⁹.

ما يمكن ملاحظته على هذه التعريفات أنها تتفق في اعتبار التسبب هو إفصاح الإدارة عن الاسباب التي حملتها على اتخاذ القرار الإداري، غير أنها تختلف في العديد من العناصر حيث ذهب الدكتور أشرف عبد الفتاح أبو المجد محمد إلى سرد حالات الإفصاح بينما ركز الدكتور سعد علي البشير على اعتبار التسبب مظهر خارجي في القرار الإداري وهو من شروط الصحة في ركن الشكل وليس ركن في القرار الإداري، كما تطرق في تعريفه للجزء المترتب على تخلف التسبب الوجوبي وهو بطلان القرار الإداري أما التعريف الذي قدمته معزوزي نوال فركز على التمييز بين التسبب والسبب في القرار الإداري.

وعليه يمكن القول بأن التسبب في القرارات الإدارية هو مظهر من مظاهر ركن الشكل والإجراءات، حيث تقوم الإدارة من خلاله بذكر الاسباب الحقيقية التي دفعتها لإصدار القرار الإداري بناء على نص قانوني أو حكم قضائي أو بشكل طوعي من قبل الإدارة، ويترتب على تخلف التسبب الوجوبي بطلان القرار لعيب الشكل والإجراءات.

2.1. تمييز التسبب عن السبب في القرارات الإدارية

يتميز التسبب عن السبب في القرار الإداري، إذ يقصد بهذا الأخير مجموعة العناصر القانونية والواقعية التي تشكل أساس هذا القرار وتقوم الإدارة إلى إصدار التصرف، فالسبب بهذا المعنى عنصر خارجي سابق عن صدور القرار حيث قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر في هذا الخصوص بما

يلي: "تجب التفرقة بين وجوب تسبیب القرار الإداري كإجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على سبب يبرره صدقا وحقا كركن من أركان انعقاده، فلئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبیب قرارها إلا إذا أوجب القانون عليها ذلك وعندئذ يتعين عليها تسبیب قرارها وإلا كان معيبا بعيب شكلي، أما إذا لم يوجب القانون تسبیب القرار فلا يلزمها ذلك كإجراء شكلي لصحته، بل ويحمل القرار على الصحة كما يفترض فيه ابتداء قيامه على سبب صحيح – وذلك حتى يثبت العكس – لئن كان ذلك كذلك إلا أن القرار الإداري سواء أكان لازما تسببيه كإجراء شكلي إلا أنه يجب أن يقوم على سبب يبرره، وإن كان يفترض فيه ابتداء قيامه على سبب صحيح حتى يثبت العكس"¹⁰.

- وعليه توجد عدة نقاط اختلاف بين السبب والتسبیب يمكن إيجازها فيما يلي:
- إذا كانت الإدارة غير ملزمة بتسبیب قراراتها كمبدأ عام، فإن كل قرار إداري يجب أن يقوم على أسباب موجودة وصحيحة.
 - إن التسبیب هو عنصر شكلي في القرار يندرج ضمن ركن الشكل والإجراءات أما السبب فهو ركن من أركان القرار الموضوعية.
 - إن رقابة القضاء على سبب القرار الإداري أثناء النظر في دعوى الإلغاء هي بمثابة تعليل لاحق للقرار إذ بواسطتها ستفصح الإدارة عن أسباب قرارها¹¹.
 - إذا لم يلزم المشرع الإدارة بالتسبیب فإن تخلفه لا يؤدي إلى بطلان القرار الإداري أما في حال تخلف السبب فإن القرار يكون باطلا وفي نظر البعض يكون منعدها¹².
 - إذا ألزم المشرع الإدارة بتسبیب قراراتها فإن تخلف التسبیب يجعل القرار معيب بعيب الشكل والإجراءات الذي يعد من عيوب المشروعية الشكلية أما تخلف السبب فيجعل العيب الذي يصيب القرار عيبا موضوعيا وهو عيب انعدام السبب.

- تمارس الرقابة القضائية على أسباب القرار الإداري كعيب موضوعي وكركن من أركان القرار الإداري مستقلا وقائما بذاته، أما التسبب فيعد مجرد إجراء شكلي يتطلبه القانون ويرتب عدم المشروعية الشكلية على انعدامه¹³.

3.1. مبدأ عدم تسبب القرارات الإدارية

تقضي القاعدة العامة بأن الإدارة ليست ملزمة بتسبب قراراتها الإدارية ما لم يلزمها نص قانوني بذلك، ويستند هذا المبدأ إلى اعتبارات منها ما يتعلق بفاعلية النشاط الإداري ومنها ما يرتبط ببعض الأفكار المستمدة من القرارات الإدارية.

أولا/ مضمون مبدأ عدم تسبب القرارات الإدارية: إن الإدارة ليست ملزمة بتسبب قراراتها ما لم يلزمها القانون بذلك أي أن الإدارة غير ملزمة بأن تفصح في صلب قراراتها الإدارية عن أسباب إصدارها ما لم يلزمها القانون بذلك¹⁴، وعليه يعتبر التسبب هو الاستثناء وعدم التسبب هو الأصل وإذا كان لا يجوز للإدارة إعفاء نفسها من التسبب حين تكون ملزمة بذلك فإنها تستطيع أن تقوم به إذا كان اختياريا.

ثانيا/ تبرير المبدأ: يستمد المبدأ تبريره من طبيعة النشاط الإداري وخصوصية القرار الإداري.

- **المبررات الخاصة بسير النشاط الإداري:** يري أنصار هذا المبدأ أن عدم تسبب القرارات الإدارية يكفل فاعلية النشاط الإداري، وأن العمل على تسهيل أداء هذا النشاط والمحافظة على سرية عنصران هامين لضمان الفاعلية، وعليه فإن التسبب يشل النشاط الإداري من جهة ويتنافى مع سرية العمل الإداري من جهة ثانية.

أ. التسبب يشل النشاط الإداري: يؤدي تسبب القرارات الإدارية إلى زيادة عبء العمل الإداري على عاتق الإدارة لأن كتابة الأسباب في القرار من شأنه إلقاء عبء لا تقوى الإدارة على حمله ويتطلب مجهودا و وقتا، كما يؤدي إلى

تعقيد في الإجراءات الإدارية وبطء في النشاط الإداري وزيادة في الدعاوى أمام القضاء الإداري استنادا إلى الإخلال بالتسبيب .

ب.التسبيب يتنافى مع سرية العمل الإداري: تمسك الإدارة بقاعدة السرية والتي تعطيها الصلاحية في مواجهة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقراراتها مادامت هذه القرارات مازالت بعيدة عن القضاء¹⁵، كما أن السرية بالنسبة للإدارة تعنى الفاعلية والاستقلال ، فلا يجوز أن تكون الإدارة مجرد بيت من زجاج مكشوف لكافة الأفراد، كما أن السرية تعني حرية اتخاذ القرارات الإدارية وتضمن السير العادي والفعال للمرافق العامة، لأن التسبيب قد يؤدي إلى الكشف عن معلومات يجب الاحتفاظ بسريتها.

- **المبررات الخاصة بمفهوم القرار الإداري:** إن مبررات قاعدة عدم تسبيب القرارات الإدارية تعود أيضا إلى اعتبارات مستمدة من مفهوم القرار الإداري، هذا الأخير لا يخضع كقاعدة عامة لشكل معين. لذا فالإدارة ليست ملزمة بشكل معين للإفصاح عن إرادتها وعدم الشكلية هي إحدى الخصائص الرئيسية للقرار الإداري الذي قد يكون مكتوبا أو شفويا، فالكتابة ليست شرطا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، والتسبيب يتعارض مع هذه الفكرة لأنه يؤدي إلى استبعاد القرار الشفوي.

ولعل أهم حجج المعارضين للتسبيب الوجوبي للقرارات الإدارية تلك التي مفادها أن رقابة القضاء الإداري على أسباب القرار الإداري بلغت درجة من الفاعلية إلى حد أن اشتراط التسبيب للقرار يكون أمرا لا فائدة منه، فقاضي الإلغاء يطالب الإدارة بتسبيب قرارها في المذكرة الجوابية.

إن الرقابة الموضوعية على السبب تسمو على الرقابة الشكلية على عنصر التسبيب لأن عدم التسبيب لا يعنى عدم قيام القرار الإداري على أسباب، أن رقابة السبب تحل محل رقابة التسبيب، بل أن الرقابة الظاهرة على الأسباب تحقق في آن واحد رقابة كامنة على التسبيب فلما التمسك بوجود التزام شكلي

بإظهار الأسباب في القرار الإداري بينما يمكن الوصول إلى هذه الرقابة بطريق آخر وهو رقابة ركن السبب¹⁶.

4.1. الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم تسبیب القرارات الإدارية

إذا كانت القاعدة العامة تقضي بأن الإدارة ليست ملزمة بتسبیب قراراتها الإدارية، فإنه كاستثناء يمكن للمشرع أن يلزمها بتسبیب القرارات الصادرة في موضوعات معينة بنصوص خاصة من خلال إما النص على قانون يلزم الإدارة بتسبیب طائفة من القرارات الإدارية أو من خلال مواد متفرقة في قانون ما، إذ يهدف المشرع من فرض هذا الإلزام إلى منح ضمانات للمخاطبين بقرارات الإدارة في مجالات يعتقد أنها جديرة بالحماية.

إن المشرع في بعض الدول يخضع القرارات الإدارية المتعلقة بمجال الوصاية الإدارية والقرارات المتعلقة بالتأديب في الوظيفة العامة والقرارات المتعلقة بالاستثمار وكذا القرارات المتعلقة بالصفقات العمومية للتسبیب الإلزامي¹⁷ ومن بينهم المشرع الجزائري كما سنبينه لاحقاً.

أخضع المشرع الفرنسي الإدارة لمبدأ التسبیب الإلزامي في الحالات التالية:

- القرارات الإدارية الفردية الضارة وحددها على سبيل الحصر في سبعة أنواع¹⁸ سيأتي بيانها بخصوص موقف التشريعات المقارنة.
- القرارات الإدارية الفردية الصادرة استثناء من القواعد العامة الواردة في القوانين واللوائح¹⁹.
- قرارات هيئات التأمين الاجتماعي²⁰.

إن هذا التسبیب الذي أوجبه المشرع الفرنسي يخص القرارات الفردية دون التنظيمية، كما أنه لا يعدوا أن يكون مجرد استثناء عن القاعدة العامة التي تقضي بأن الإدارة ليست ملزمة بتسبیب قراراتها وذلك لكون المشرع نص على الحالات التي تلتزم فيها الإدارة بالتسبیب على سبيل الحصر لا المثال.

بالنسبة للمشرع المغربي فقد ألزم الإدارة بتسبیب القرارات الفردية دون التنظيمية حيث حددت المادة الثانية من القانون 03-01 المتعلق بتعليل القرارات

الإدارية على سبيل الحصر القرارات التي يجب تسببها وهي ستة أنواع²¹ كما سنبينه لاحقاً.

5.1. حالات الإعفاء من تسبب القرارات الإدارية

نص القانون الفرنسي على استثناءات تعفى فيها الإدارة من تسبب قراراتها حيث قرر عدم إلزامية التسبب بالنسبة ل:

- القرارات المستعجلة أي الصادرة في حالة الاستعجال المطلق²²، غير أنه يمكن لذوي الشأن الطلب من الإدارة تبليغهم بأسباب القرار خلال مدة الطعن القضائي وهنا تمنح الإدارة أجل شهرين من تاريخ الطلب طبقاً للفقرة الأولى المادة 04 من القانون رقم²³ 79-587 المتعلق بتعليل القرارات الإدارية.

- القرارات المتصلة بالسر المهني وبالأسرار الطبية والدفاع الوطني طبقاً للفقرة الثانية المادة 04 من القانون رقم 79-587 المتعلق بتعليل القرارات الإدارية.

- القرارات الضمنية بالرفض، غير أنه يمكن لصاحب الشأن خلال مدة شهرين من القرار الضمني بالرفض أن يطلب من الإدارة إبلاغه بالأسباب وعلى الإدارة أن تجيبه خلال الشهر التالي لطلبه طبقاً لنص المادة 05 من القانون 79-587 المتعلق بتسبب القرارات الإدارية.

- القرارات التنظيمية والقرارات المختلطة لأن المشرع في المادة الأولى حدد القرارات الفردية فقط بخصوص تسبب الإدارة لقراراتها الإدارية.

وضع المشرع المغربي بعض الاستثناءات على إلزام الإدارة بتسبب قراراتها من خلال المواد 03،04،05 من القانون رقم²⁴ 03-01 وهذه الاستثناءات هي:

-القرارات المرتبطة بأمن الدولة الداخلي والخارجي وذلك نظراً لما يقتضيه موضوع أمن الدولة من سرية في اتخاذ القرارات، غير أن هذا الإعفاء لا يعفي الإدارة من الخضوع لرقابة القضاء.

-القرارات الإدارية المتخذة في حالة الضرورة أو في الظروف الاستثنائية وذلك لكون الإدارة في مثل هذه الظروف تحتاج إلى السرعة في التصرف، وأن اتباع إجراء التسبب يؤدي إلى إعاقة إصدارها للقرارات التي تجابه الوضع القائم، ويبقى لذوي الشأن الحق في تقديم طلب للإدارة بغرض توضيح الأسباب الداعية

إلى اتخاذ هذا القرار في أجل 30 يوم من تبليغه وتلتزم الإدارة بالرد عليه في أجل 15 يوم.

- القرارات الضمنية، غير أن المشرع منح للأفراد حق تقديم طلب خلال 30 يوم من انقضاء مدة الطعن القضائي وتكون الإدارة ملزمة بالرد على الطلب.

2. شروط صحة التسبب الإلزامي للقرارات الإدارية

بالرجوع إلى نص المادة 03 من القانون 79/587 بشأن تسبب القرارات الإدارية في فرنسا²⁵ نجد أنها تضمنت الشروط القانونية للتسبب الصحيح والتي من خلالها تتحقق الموازنة بين اعتبارين هما:

- تحقيق التسبب لفوائده بحيث لا يكون مجرد شكلية جوفاء.
- عدم إقبال كاهل الإدارة العامة بشروط شكلية مبالغ فيها مما يهدد فاعلية النشاط الإداري.

وعليه هناك شروط خارجية للتسبب وشروط داخلية له أو كما يرى البعض هناك شروط شكلية وأخرى موضوعية، وهذا ما سنبينه على النحو التالي:

1.2. الشروط الشكلية (الخارجية)

يجب أن يكون التسبب مباشرا ومتزامنا للقرار الإداري أي معاصرا له. **أولا/ التسبب المباشر:** يقصد بالتسبب المباشر أن يتضمن القرار ذاته بيان الأسباب القانونية والواقعية التي استند إليها وبعبارة أخرى يكون التسبب مباشرا حين يحتوي القرار على أسبابه في صلبه²⁶، وعليه لا يمكن تصور هذا النوع في القرار الشفوي، إذ يشترط أن يكون التسبب مكتوبا مع استبعاد التسبب بالإحالة²⁷ حيث تضمنت المادة الثالثة من القانون الفرنسي رقم 79-587 النص على أن يكون التسبب الذي يفرضه القانون مكتوبا.

يعتبر التسبب المباشر والتسبب بالإحالة شيئين متناقضان تماما لذا فالتسبب المباشر يستبعد فكرة التسبب بالإحالة حيث يقصد بالتسبب بالإحالة قيام مصدر القرار بذكر أسباب القرار في وثيقة أخرى غير وثيقة القرار، أي عدم ذكر الأسباب في صلب القرار²⁸ حيث رفض مجلس الدولة الفرنسي

التسبب بالإحالة في عدة قرارات له²⁹، إلا أنه ترد على التسبب المباشر عدة استثناءات هي:

الاستثناء الأول: حالة تبني مصدر القرار الأسباب الواردة في الوثيقة المحال عليها، فوفقاً لأحكام القضاء الإداري الفرنسي فإنه لا بد من توافر ثلاثة شروط لقبول التسبب بالإحالة وهي:

- أن يكون الرأي أو الاقتراح أو التقرير الذي يستند إليه مصدر القرار مسبباً تسببياً كافياً.

- أن يعلن مصدر القرار صراحة أنه يتبنى الأسباب الواردة في الرأي أو الاقتراح أو التقرير المحال إليه.

- أن يكون نص الرأي أو التقرير أو الاقتراح وارداً في القرار نفسه أو مرفقاً به³⁰.

الاستثناء الثاني: حالة المواجهة في الإجراءات، فإذا كانت المواجهة ضرورية قبل اتخاذ القرار الإداري أو أطلع صاحب الشأن على أسباب القرار فإن ذلك يمكن الإدارة من أن تقوم بتسبب القرار بالإحالة إلى وثائق أخرى.

الاستثناء الثالث: التسبب بالإحالة نظراً لطبيعة بعض الموضوعات، إذ هناك بعض الموضوعات التي اكتفى فيها مجلس الدولة الفرنسي بالتسبب بالإحالة نظراً لطبيعتها الخاصة وهي موضوع إيداع الأفراد المصابين بعاهاات عقلية في المصحات المخصصة للأمراض العقلية³¹.

ثانياً/ التسبب المعاصر للقرار: يقصد به توافر الأسباب الواقعية والقانونية التي تشكل سبب القرار الإداري لحظة صدوره، فيوجد تزامن بين إصدار القرار والإفصاح عن أسبابه³²، إذ استمد هذا الشرط في فرنسا من نص المادة الثالثة من قانون 79-587 المتعلق بتسبب القرارات الإدارية التي تخول الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حق معرفة أسباب القرارات السلبية الصادرة في مواجهتهم فوراً.

و يعتبر التسبب المعاصر مهم من ناحيتين هما:

- أنه يتفق مع أصل مشروعية القرار الإداري، إذ تقدر مشروعية القرار الإداري بالنظر إلى وقت إصدار القرار وليس إلى أي وقت سابق أو لاحق له.

- تخلف التسبب المعاصر للقرار يقدم فرصة للإدارة لاصطناع أسباب غير حقيقية لقرارها، لذا فالتسبب المعاصر يقطع الطريق أمام الإدارة لاصطناع الأسباب³³.

2.2. الشروط الموضوعية (الداخلية)

يجب أن يتضمن تسبب القرارات الإدارية عناصر معينة وأن يكون محددًا وملايسًا.

أولاً/ عناصر التسبب : ينبغي على مصدر القرار شرحه وتبريره وتبان أسبابه للمخاطبين به، ونقصد هنا بالأسباب القانونية أو الواقعية، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون الفرنسي رقم 79-587 .

كما ينبغي أن يكون التسبب كافيًا تجمع فيه الإدارة جميع الاعتبارات القانونية والواقعية ويجب أن يتضمن عنصر الاستدلال الذي يمثل حلقة وصل بين الاعتبارات القانونية والواقعية في القرار³⁴.

العناصر القانونية Les Elements de droit : يجب أن يحدد مصدر القرار الأسباب القانونية التي استند إليها والتي تشكل الأساس القانوني للقرار، والمتمثلة في النصوص القانونية والتنظيمية أو المبادئ العامة للقانون، والتي قصد مصدر القرار تطبيقها على حالة المخاطب بالقرار.

العناصر الواقعية Les Elements de Fait : يقصد بالعناصر الواقعية: تلك الاعتبارات المتعلقة بالواقع والتي تتحدد بها الجوانب الأساسية لمركز ذي الشأن والتي يؤدي وضعها في الحسبان إلى إصدار القرار³⁵.

إذا كان تحديد العناصر القانونية ضروريًا إلا أنه ليس كافيًا، إذ يجب بيان العناصر المادية أيضًا، فلا يجوز في إطار التسبب الاكتفاء بتوضيح النص القانوني المستند إليه دون توضيح وتحديد العناصر الواقعية التي استند إليها هذا القرار³⁶.

ثانياً/ التسبب المحدد والملايس : يقصد بالتسبب المحدد التسبب الذي يبين العناصر الواقعية للقرار على وجه التحديد، ويقصد بالتسبب الملايس التسبب الذي يأخذ في الاعتبار ظروف الحالة التي يصدر فيها القرار كذلك المركز الشخصي لصاحب الشأن³⁷.

وعليه فإن التسبب المحدد هو الذي يبين أسباب القرار بوضوح وبدقة، ولهذا يجب أن يكون التسبب محددًا بالقدر الذي تبدو فيه الأسباب بوضوح ويتم الابتعاد عن التسبب المبهم³⁸ والنمطي³⁹.

إن التسبب المحدد والملابس يعني استبعاد نوعين من التسبب وهما التسبب المبهم والتسبب النمطي، إذ يقصد بالأول ذكر الأسباب غامضة أو مجملة ذات طابع عام، ويقصد بالثاني التسبب الذي تستخدم فيه الإدارة صياغة واحدة بشأن حالات متشابهة حيث يتعين أن يكون التسبب واضحًا ومحددًا ويجب عدم اللجوء إلى عبارات ليس لها سوى مظهر التسبب لكنها ليست تسببًا حقيقيًا وإنما تسببًا وهميًا⁴⁰.

3.2. جزاء الإخلال بشروط التسبب

يترتب على الإخلال بشروط التسبب الإلزامي جعل القرار الإداري غير مشروع وباطل حيث نص المشرع المغربي في المادة الأولى من القانون 01-03 على هذا الجزاء: "تلتزم إدارات الدولة والجماعات المحلية.... بتعليل قراراتها الإدارية الفردية السلبية الصادرة لغير فائدة المعنى المشار إليها في المادة الثانية بعده تحت طائلة عدم الشرعية...".

ينصب جزاء عدم شرعية القرار الذي لم تحترم فيه شروط التسبب أو يتخلف فيه التسبب بالرغم من إلزاميته على عيب الشكل باعتباره وجهًا من أوجه الإلغاء⁴¹ لأنه عيب جوهري يؤدي تخلفه إلى إبطال القرار الإداري، غير أن هذا الإبطال لا يمنع الإدارة من إصدار القرار من جديد معتمدة فيه على الأسباب الكافية، غير أن القرار الجديد لا يرتب آثاره من تاريخ صدور القرار الأول الباطل وإنما من تاريخ صدوره هو⁴² (يسري القرار الجديد بأثر فوري، فلا يطبق على الوقائع السابقة).

فهل يعتبر تخلف التسبب من النظام العام؟

ذهب بعض الفقه في المغرب أمثال محمد قصري إلى اعتبار انعدام التسبب من النظام العام لأن الأمر يتعلق بمخالفة نصوص قانونية وضعت من أجل تكريس الشفافية في تصرفات الإدارة وبالتالي تقريب الإدارة من المواطن ومن ثم يجب على القضاء إثارتها من تلقاء نفسه وفي أي مرحلة من مراحل التقاضي⁴³.

3. موقف المشرع والقضاء الإداري من مسألة تسبب القرارات الإدارية

سنتناول في هذا المطلب تبيان تسبب القرارات الإدارية في بعض التشريعات المقارنة (الفرع الأول) ، ثم التعرض للتشريع الجزائري (الفرع الثاني) وبعدها نتطرق لموقف القضاء المقارن (الفرع الثالث) والقضاء الجزائري (الفرع الرابع).

1.3. موقف المشرع في الأنظمة المقارنة

نتطرق في هذا الفرع لموقف المشرع الفرنسي والمشرع المغربي من مسألة التسبب الوجوبي للقرارات الإدارية.

أولاً/ موقف المشرع الفرنسي: نص القانون الفرنسي 79-587 على إطلاع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ودون أي تأجيل على الأسباب المتعلقة بالقرارات الصادرة ضدهم، كما ألزم الإدارة بتمكينهم من ذلك، غير أنه لم يلزم الإدارة بتسبب كل قراراتها الإدارية وإنما اقتصر على فرض التسبب الوجوبي على بعض القرارات والتي تنقسم إلى ثلاث طوائف على النحو التالي:

أ. القرارات الإدارية الفردية الضارة و حدها المشرع على سبيل الحصر وهي سبعة أنواع⁴⁴:

- القرارات التي تقيد أو تحد من ممارسة الحريات العامة أو بصفة تشكل إجراءً ضبطياً.
- القرارات التي تتعلق بإنزال عقوبة أي تتضمن جزاءاً.
- القرارات التي تقيد تسليم رخصة بشروط أو تفرض أعباءً وقيوداً.
- القرارات المتعلقة بسحب أو إلغاء قرار منشئ لحقوق.
- القرار القاضي برفض منح امتياز يمثل في حد ذاته حقاً بالنسبة لأشخاص يتوفرون على شروط قانونية للحصول عليه.
- القرارات الإدارية التي تستند على تقادم أو سقوط حق أو انقضاء أجل.
- القرارات الصادرة برفض التصاريح.

ب. القرارات الإدارية الفردية الصادرة استثناءً من القواعد العامة الواردة في القوانين واللوائح: هذه القرارات غالباً ما تكون غير ضارة بالأفراد كما قد تكون صادرة لصالحهم لأنها تتضمن استثناءهم من بعض القواعد العامة

ت.

المنصوص عليها في القوانين ورغم ذلك ألزم المشرع الإدارة بتسببها⁴⁵ وذلك لاعتبارين وهما:

- من ناحية أن هذه القرارات الاستثنائية تفترض أن التطبيق العادل للنصوص القانونية مستبعد تبعا لظروف خاصة، ولكن في إطار المصلحة العامة.
- ومن ناحية ثانية إن تسبب هذه القرارات يهدف إلى حماية مصالح الغير أكثر من المخاطبين بها لأن هذه القرارات قد تكون ضارة بالغير.

ج. قرارات هيئات التأمين الاجتماعي: اشترط القانون الصادر في 17 جانفي 1986 المعدل للقانون الصادر في عام 1979 تسبب القرارات التي بمقتضاها ترفض هيئات التأمين الاجتماعي منح مساعدات أو منح إعانات في إطار نشاطها الصحي والاجتماعي، ومن ثم فإن قرارات الرفض لا بد أن تكون معللة⁴⁶.

غير أن القانون الفرنسي لا يخلو من الاستثناءات حيث قرر عدم إلزامية التسبب بالنسبة للقرارات التالية:

- القرارات المستعجلة استعجالا مطلقا طبقا لنص المادة 04 فقرة 01.
 - القرارات المتصلة بالسر المهني والأسرار الطبية والدفاع الوطني طبقا للمادة 04 فقرة 02.
 - القرارات الضمنية بالرفض طبقا لنص المادة 05 الفقرة 01.
- إن نص المشرع على تسبب القرارات الإدارية الهدف منه تحقيق الموازنة بين اعتبارين هما:

- تحقيق التسبب لفوائده بحيث لا يكون مجرد شكلية خالية من أي مضمون أو غاية.

- عدم إثقال الإدارة بالأعباء والشروط الشكلية المبالغ فيها مما يقضي على فاعلية النشاط الإداري.

ثانيا/ موقف المشرع المغربي: ألزم المشرع المغربي الإدارة بتسبب قراراتها من خلال القانون رقم 01-03 المتعلق بتعليل القرارات الإدارية، والذي يتضمن سبعة مواد تطبق على إدارات الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية والمصالح التي عهد إليها بتسيير مرفق عام، كما يقتصر التسبب على بعض القرارات الفردية دون القرارات التنظيمية، كما يشترط المشرع المغربي

في التسبب أن يكون مكتوبا ومتضمنا في صلب القرار ومتزامنا مع صدوره ومقتعا بأن يفصح عن الأسباب المادية والاعتبارات القانونية ذات الصلة. تتمثل القرارات الإدارية الفردية التي يلزم المشرع المغربي الإدارة بتسببها في ما يلي⁴⁷:

- القرارات المرتبطة بمجال ممارسة الحريات العامة أو التي تكتسي طابع إجراء ضبوطي.
 - القرارات الإدارية القاضية بإنزال عقوبة إدارية أو تأديبية.
 - القرارات الإدارية التي تفيد تسليم رخصة أو شهادة أو أي وثيقة إدارية أخرى بشروط أو تفرض أعباء غير منصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري العمل بها.
 - القرارات القاضية بسحب أو إلغاء قرار منشئ لحقوق.
 - القرارات الإدارية التي تستند على تقادم أو فوات أجل أو سقوط حق.
 - القرارات التي ترفض منح امتياز يعتبر حقا للأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية.
- غير أن القانون المغربي تضمن بعض الاستثناءات التي من شأنها إعفاء الإدارة من التسبب بناء على نص المواد 03 و 04 و 05 وهذه الاستثناءات هي:

- القرارات المرتبطة بأمن الدولة في الداخل والخارج
- القرارات الإدارية المتخذة في حالة الضرورة أو الظروف الاستثنائية
- القرارات الضمنية

إن هذه الاستثناءات التي يمكن أن يتخلف فيها التسبب لا تؤدي إلى عدم شرعية القرارات الإدارية، كما يمكن الطعن فيها أمام القضاء، ففي الحالة الأولى يمكن للقضاء التأكد من الأسباب التي جعلت الإدارة تتخذ القرار، وفي الحالة الثانية يمكن للفرد أن يطلب من الإدارة توضيح الأسباب التي حملتها على إصدار القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالقرار والإدارة ملزمة بالرد على طلبه خلال 15 يوما و نفس الموقف بالنسبة للحالة الثالثة مع تغيير في

الأجال القانونية حيث يقدم المعنى طلب خلال 30 يوم من تاريخ انقضاء أجل الطعن⁴⁸.

2.3. موقف المشرع الجزائري

لم ينص المشرع الجزائري على قانون ينظم من خلاله مسألة تسبیب القرارات الإدارية، مما يجعلنا أمام تطبيق القاعدة العامة وهي أن الإدارة في الجزائر ليست ملزمة بتسبیب قراراتها ، إلا إذا وجد نص يلزمها بذلك، غير أنه من خلال النصوص المتفرقة نستشف أن المشرع غالبا ما ينص على تسبیب الإدارة لقراراتها ولا سيما في القرارات المتعلقة بالحقوق والحريات ومجال التأديب وذلك حتى يسهل الأمر على القاضي في رقابته لتصرفات الإدارة وعلى المتقاضي في مخاصمتها ومن بين الحالات الكثيرة التي نص فيها المشرع على ضرورة تسبیب القرار الإداري نسردها في الحالات التالية:

فيما يتعلق بالإدارة المحلية ولا سيما الوصاية الإدارية: نص المشرع في قانون البلدية⁴⁹ 10-11 من خلال المادة 60 على ضرورة تعليل قرار الوالي الذي يبطل المداولة الصادرة عن المجلس الشعبي البلدي والتي شارك فيها عضو له مصلحة في ذلك حيث نصت على: "...يثبت بطلان هذه المداولة بقرار معلل من الوالي...".

ونص قانون الولاية⁵⁰ 07-12 في المادة 45 على ضرورة تعليل قرار وزير الداخلية القاضي بتوقيف عضو منتخب في المجلس الشعبي الولائي بسبب تعرضه لمتابعة جزائية لها صلة بالمال العام أو لفعل مغل بالشرف حيث نصت على: "...يعلن التوقيف بموجب قرار معلل من الوزير المكلف بالداخلية...".

فيما يتعلق بالحقوق والحريات العامة الأساسية للمواطن: نص القانون العضوي 04-12 المتضمن قانون الأحزاب السياسية⁵¹ في المادة 21 على ضرورة تعليل قرار وزير الداخلية الرامي إلى رفض الترخيص بعقد مؤتمر تأسيسي للحزب السياسي حيث نصت على: "... يكون قرار الرفض معللا لتعليل

قانونيا...". ونصت المادة 22 منه على تعليل قرار رفض التصريح بالتأسيس حيث جاء فيها:"... يبلغ قرار رفض التصريح بالتأسيس معللا قبل انقضاء ...". ونصت المادة 30 منه على تعليل قرار رفض منح الاعتماد للحزب السياسي حيث نصت على:"... ويجب أن يكون قرار الرفض معللا تعليلًا قانونيا...".، وأكدت على ذلك المادة 33 التي نصت على يكون قرار رفض الاعتماد المعلل الصادر عن الوزير المكلف بالداخلية قابلا للطعن أمام مجلس الدولة...". ونصت المادة 64 من قانون الأحزاب على ضرورة تعليل قرار وزير الداخلية الذي يوقف من خلاله نشاط الحزب السياسي قبل اعتماده حيث نصت على:"... يمكن وزير الداخلية أن يوقف بقرار معللا تعليلًا قانونيا كل النشاطات الحزبية...".

ونصت المادة 14 من القانون العضوي 12-05 المتعلق بالإعلام⁵² على تعليل قرار سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والمتضمن رفض منح الاعتماد لإصدار نشرية دورية حيث جاء فيها:" في حالة رفض منح الاعتماد تبلغ سلطة ضبط الصحافة المكتوبة صاحب الطلب بالقرار مبررا...".

كما نصت المادة 101 من قانون السمعي البصري⁵³ على ضرورة تعليل قرار سلطة ضبط السمعي البصري الذي ينطوي على إحدى العقوبتين:

- التعليق الكلي أو الجزئي للبرنامج الذي وقع بثه.
 - تعليق الرخصة عن كل إخلال غير مرتبط بمحتوى البرنامج.
- ونصت أيضا المادة 105 منه على ضرورة أن تكون العقوبات الإدارية الصادرة عن سلطة الضبط معللة.

ونصت المادة 10 من قانون الجمعيات⁵⁴ 12-06 على:" يجب أن يكون قرار رفض تسليم وصل التسجيل معللا بعدم احترام أحكام هذا القانون...".

نص المشرع في المواد 78 و 98 و 116 من القانون العضوي 16-10 المتضمن قانون الانتخابات، المعدل والمتمم على ضرورة تعليل قرارات رفض الترشيح تعليلاً قانونياً⁵⁵.

فيما يخص مجال التأديب في الوظيفة العامة: نص القانون الأساسي للوظيفة العامة⁵⁶ على ضرورة التسبب في مجال التأديب وذلك من خلال نص المادة 165 التي تنص على: "تتخذ السلطة التي لها صلاحيات التعيين بقرار مبرر العقوبات التأديبية من الدرجة الأولى و الثانية بعد حصولها على توضيحات كتابية من المعني.

تتخذ السلطة التي لها صلاحيات التعيين العقوبات التأديبية من الدرجة الثالثة و الرابعة بقرار مبرر، بعد أخذ الرأي الملزم من اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة ، المجتمعمة كمجلس تأديبي ، والتي يجب أن تبتّ في القضية المطروحة عليها في أجل لا يتعدى خمسة وأربعين (45) يوماً ابتداء من تاريخ إخطارها".

فيما يخص التنظيمات المهنية: نصت المادة 57 من القانون 02/02 المؤرخ في 20-02-2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق على التسبب من خلال نصها على: " لا ينعقد المجلس التأديبي قانوناً إلا بحضور أغلبية أعضائه ويفصل في الدعوى التأديبية ... وبقرار مسبب ... " ونصت أيضاً المادة 66 على تسبب قرارات لجنة الطعن الوطنية حيث نصت على: " تفصل اللجنة الوطنية للطعن في جلسة سرية بأغلبية الأصوات، بقرار مسبب...".

ونص قانون 06-03 المؤرخ في 20-02-2006 والمتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي على التسبب من خلال المادة 53 التي تنص على: " لا ينعقد المجلس التأديبي قانوناً إلا بحضور أغلبية أعضائه ويفصل في الدعوى التأديبية في جلسة مغلقة بأغلبية الأصوات وبقرار مسبب... " كما نصت المادة 62 منه

على:" تفصل اللجنة الوطنية للطعن في جلسة سرية بأغلبية الأصوات بقرار مسبب...".

نص قانون المحاماة الملغى رقم 04-91 المؤرخ في 08-01-1991 في المادة 49 على تسبب قرار المجلس التأديبي من خلال نصها على : "... بموجب قرار مسبب..." ونصت المادة 51 من نفس القانون على تسبب قرار اللجنة الوطنية للطعن حيث نصت على:" تبت اللجنة الوطنية للطعن في جلسة ... بقرار مسبب...".

كما نص قانون المحاماة الحالي رقم 07/13⁵⁷ في المادة 119 منه على ضرورة تسبب قرار مجلس التأديب بفصله في إحدى العقوبات التأديبية الواردة في المادة 119 وبأغلبية الأصوات حيث جاء فيها "...بأغلبية أصواته بقرار مسبب...". كما نصت المادة 121 منه على ضرورة تسبب قرار مجلس التأديب الذي يضفي بموجبه صفة النفاذ المعجل على قرار العقوبة التأديبية.

حالات أخرى: نص المشرع الجزائري في القانون 29/ 90 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم على ضرورة تعليل قرار رفض منح الرخص المتعلقة بالبناء والتجزئة والهدم حيث نصت المادة 62 منه على:" لا يمكن رفض طلب رخصة البناء أو التجزئة أو الهدم إلا لأسباب مستخلصة من أحكام هذا القانون. وفي حالة الرفض أو التحفظ يبلغ المعني بالقرار الذي اتخذته السلطة المختصة على أن يكون معللا قانونا"⁵⁸.

ونص أيضا في المادة 11 من قانون مكافحة الفساد على ضرورة تسبب الإدارة لقراراتها عندما تصدر في غير صالح المواطن وذلك كضمانة لشفاافية العمل الإداري⁵⁹، إذ يمكن اعتبار هذا النص بمثابة توجه المشرع نحو إلزام الإدارة بتسبب قراراتها الفردية خصوصا التي تصدر في غير صالح الافراد أي في مجال الحقوق والحريات والموظفين دون أن يقتصر على إعطاء أمثلة حصرية أو حتى على سبيل المثال ، و هو ما يجعل طائفة القرارات الإدارية الواجب

تسببها تتسع كلما تعلقت المواضيع التي صدرت بشأنها بموضوع الحقوق والحريات أي أن المشرع لم يدخل استثناءات على القرارات التي تصدر في غير صالح الافراد كحالات تخرج عن مبدأ وجوبية التسبب .

3.3. موقف القضاء المقارن

نتطرق في هذا الفرع لموقف القضاء الإداري من تسبب القرارات الإدارية في كل من فرنسا والمغرب.

أولا/ القضاء الإداري الفرنسي: اعتبر القضاء الإداري الفرنسي أن التسبب الذي تكون أسبابه غامضة أو مجملة ذات طابع عام هو تسبب مبهم وغير جائز، إذ سبق مجلس الدولة الفرنسي وأن قرر بأن إبعاد الأجنبي استنادا إلى ارتكابه أعمالا تهدد أمن الأشخاص أو أمن الأموال لا يتضمن تعليلا كافيا ، فقرارات الإبعاد في مثل هذه الحالات لا تحمل وقائع معينة بل أنها ذات صياغة مبهمة وغامضة وبالتالي فهي غير معلة تعليلا كافيا⁶⁰، حيث يرى مجلس الدولة ضرورة تسبب قرارات معينة عن طريق توضيح الاسباب التي من أجلها اتخذ القرار وإلا اعتبر باطلا لكون التسبب يعد من انجع الضمانات بالنسبة للافراد، كما انه يتعين أن يكون التسبب واضحا بصورة تمكن من فهمه من قبل المخاطبين بالقرار، واعتبر كذلك أنه لا بد أن يحتوي القرار على أسبابه في صلبه أما الإحالة إلى قرار آخر أو وثيقة معينة فليس كافيا في نظر مجلس الدولة الفرنسي⁶¹، كما اعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن التسبب إلزامي في القرارات التالية: قرارات الطرد، قرارات رفض الإغفاء من الخدمة العسكرية، قرارات رفض فتح الصيدلة، القرار المصرح بالمنفعة العامة، قرار برفض قبول طفل تقل سنه عن 06 سنوات في قسم التعليم الابتدائي، قرارات تسيير الدومين العام، القرار المؤيد لترخيص بخلق مساحة تجارية كبيرة⁶².

ثانيا/ القضاء الإداري المغربي: اعتبر أيضا القضاء الإداري في المغرب سواء المحكمة الإدارية أو المجلس الأعلى أن الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها إلا

عند الاقتضاء أي لا وجوب للتسبب بدون نص صريح حيث يترك للإدارة حرية في الاختيار بين التسبب وعدمه حيث جاء في حكم للمحكمة الإدارية بمراكش ما يلي: "...لئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها في صلبها فإنها تكون ملزمة بتوضيح الأسباب التي اعتمدها في إصدارها عند الاقتضاء وكلما كانت محل طعن أمام القضاء بشأن ذلك"⁶³، كما قضت المحكمة الإدارية بمكناس بأنه: "... لئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها إلا أنها ملزمة بهذا التسبب أثناء جوابها على الطعون المقدمة ضد تلك القرارات".

وقضت الغرفة الإدارية في حكم لها رقم 296 بتاريخ 14-10-1993 بما يلي: "إن الإدارة ليست ملزمة بتسبب قراراتها إلا في حالة وجود نص خاص وأن في إمكانها أن توضح الأسباب والعلل التي ارتكزت عليها لاتخاذ القرار عند عرض النزاع على القضاء..."⁶⁴.

4.3. موقف القضاء الجزائري

أولا/ مرحلة ما قبل إنشاء مجلس الدولة: اعتبرت الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا في قرار لها بتاريخ 10-03-1991 أن عدم تسبب القرارات الإدارية في الحالات التي يلزم فيها المشرع الإدارة بالتسبب عيبا شكليا جوهريا يستلزم الإلغاء⁶⁵، واعترفت الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى بحق الإدارة في توضيح أسباب قرارها في قرار لها بتاريخ 29-12-1984 في قضية (ح س ق) ضد والي البلدية ملف رقم 38541 واعترف القرار للإدارة بالسلطة التقديرية في إصدار قراراتها غير أنه أشار أن الإدارة إذا سببت قراراتها بالرفض مثلا فعليها أن تنقيد بالقانون.

ولما تعلق الأمر برفض تسليم جواز السفر خارج مقتضيات الأمر رقم 01-77 المؤرخ في 23-01-1977 خاصة المادة 11 منه قرر المجلس إبطال القرار المطعون فيه⁶⁶.

وفي قرارين للغرفة الإدارية بالمحكمة العليا بتاريخ 06-10-1991 قضت في الأول بإلغاء القرار الإداري لعدم كفاية التسيب المقدم من طرف الإدارة حيث جاء في حيثيات القرار ما يلي: "حيث أن التسيب الذي اعتمده هذا القرار بالعبارة العامة (عدم توافر الشروط المطلوبة) غير كاف لوحده لنزع العضوية عن الطاعن"⁶⁷ وقضت في الثاني بإلغاء القرار الإداري لعدم صحة التسيب حيث جاء في القرار ما يلي: "حيث أن القرار المطعون فيه علل سبب تراجع الوالي عن قرار الاستفادة كون الطاعن مع بقية الفلاحين المستفيدين بموجب قانون 83-18 لم يشرعو في العمل.

حيث أن هذا التسيب غير صحيح وينفيه محضر منفذ محكمة سيدي عقبة الذي يثبت استغلال الارض من طرف الطاعن بفلاحة الحبوب وأصناف البقول"⁶⁸.
ثانيا/ قضاء مجلس الدولة: قضى مجلس الدولة في قرار له بتاريخ 19-02-2001 في قضية (د) ضد قرار إداري صادر عن وزير العدل اعتبر فيه أن التسيب يكون قانونيا وكافيا إذا كان يستند القرار إلى وثائق أخرى حيث جاء فيه ما يلي:

حيث أنه بتاريخ 20-10-1998 فوجئ العارض بتبليغ من طرف النائب العام لدى مجلس قضاء الشلف بقرار غير مسبب صادر عن وزير العدل بتاريخ 08-09-1998 يتضمن شطبه من قائمة الخبراء المعتمدين لدى مجلس قضاء الشلف.

حيث أنه بعد الاستفسار علم أن سبب القرار هو عدم تنفيذ الخبرة في الأجل المحددة.....

حيث يعاب على القرار المطعون فيه انعدام التسيب.
 ولكن بمراجعة القرار المطعون فيه فإن القرار المذكور اتخذ بناء على اقتراح السيد مدير الشؤون المدنية.

حيث أن المدعي استدعي قبل هذا الإجراء أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة خميس مليانة وقدم دفعاته.
حيث أن القرار المطعون فيه مستوفي الأوضاع القانونية ومعللا بما فيه الكفاية⁶⁹.

يستشف من خلال هذا القرار الصادر عن مجلس الدولة الجزائري أنه لم يأخذ بالتسبيب المعاصر والمباشر حيث اعتبر استدعاء وكيل الجمهورية للمعني وتقديم المعنى لدفعاته أمامه وكذا اقتراح مدير الشؤون المدنية على الوزير بمثابة التسبيب الكافي للقرار مخالفا بذلك ما ستقر عليه القضاء المقارن.
وفي قرار آخر لمجلس الدولة بتاريخ 01-02-1999 صادر عن الغرفة الثانية تحت رقم 150297 ذهب إلى إبطال قرار ولائي غير معلل يقضي بإقصاء عضو من مستثمرة فلاحية بحجة أن للمعنى سلوك معادي لثورة نوفمبر 1954 دون أن يدعم القرار بأدلة كافية.

وفي قرار آخر لمجلس الدولة بتاريخ 11-02-2002 صادر عن الغرفة الثالثة تحت رقم 005951 جاء فيه: "حيث أن النزاع يتعلق بطلب إلغاء القرار الصادر عن منظمة المحامين لناحية وهران بتاريخ 08-08-1999 والذي رفض ترشيح المعنى لسلك المحاماة.

وحيث أن القرار جاء غير مسبب في حين أن كل قرار إداري كان أم قضائي يجب أن يكون مسببا وهذا وحده يكفي لإلغائه"⁷⁰. كما أخذ مجلس الدولة الجزائري بالتسبيب في قرار له بتاريخ 31-01-2001 في قضية جمعية منتجي الحليب ضد والي مستغانم الذي أوقف أشغال هذه الجمعية دون سبب معروف حيث جاء في قرار المجلس "... أن يسبب قراره ، حتى يتمكن المعنيون من الاطلاع المسبق على الأسباب المؤدية لتوقيع هذا الجراء، وهذا مبدأ عام للقانون لا يمكن تجاهله..."⁷¹.

وجاء في قرار آخر لمجلس الدولة⁷² بتاريخ 10-02-2004 ما يلي: "حيث أنه يستخلص من القرار المطعون فيه بأنه سرد المراسيم التطبيقية من أجل ممارسة هذه النشاطات كما سرد قرار الترخيص الصادر في 16-02-1979 وكذا قرار تجديد الرخصة وأضاف يشير إلى اقتراح اللجنة الوزارية المشتركة للتنسيق والتقييم بدون أن يذكر سبب جدي كان أو غير جدي لكي يمكن للقاضي الإداري من مراقبة شرعية أخذه.

حيث أن كل عقد إداري يخضع إلى مراقبة القاضي الإداري الذي يخول له القانون كل صلاحيات مراقبة شرعيته وبالتالي فالقرار الوزاري المطعون فيه والذي اتخذ رغم سريانه لم يظهر أي سبب.

وبالتالي وفي عدم وجود أي تسبب من قبل المدعي عليه يعتبر القرار مشوب بتجاوز السلطة نظرا لأنه خاليا من أي تسبب وبالتالي يترتب عن عدم تسببيه القرار الوزاري إبطاله، مما يتعين القول بأن طلب المدعية مؤسس ويتعين الاستجابة إليه لهذا السبب".

واعتبر مجلس الدولة أن تسبب قرار الطرد على حكم جزائي غير نهائي يكون تسببا غير قانوني يتعين معه إبطال قرار الطرد⁷³.

4. مقاصد تسبب القرارات الإدارية

إن تسبب القرارات الإدارية هو إجراء يقابل السلطات والامتيازات الممنوحة للإدارة مثل إصدار القرار الإداري، التنفيذ المباشر والتي تتسلح بها الإدارة في مواجهة الأفراد، كما يعطي التسبب للإدارة شعورا دائما بالخضوع للقانون الذي تستمد سلطاتها منه، وأنه ليس بمثابة عقبات شكلية في طريقها وإنما كأساس التزامها بالتصرف.

يعتبر كذلك التسبب كأحد الوسائل الهامة لتحسين العلاقة بين الإدارة والأفراد لأن رفض الإدارة تسبب قراراتها هو مظهر من مظاهر الاستبداد

الإداري الذي يثير الكره في نفوس المواطنين تجاه تصرفات الإدارة غير المبررة، وبالنتيجة تزول وتتعدم الثقة بين الطرفين.

تتجلى أيضا أهمية الإلزامية تسبب القرارات الإدارية في أن إخضاع تصرفات الإدارة للمشروعية يحقق مبدأ أساسي وهو المساواة أمام القانون الذي هو فوق الجميع ، وبذلك لن تحيد الإدارة على القوانين والقواعد المحددة لاختصاصاتها، كما أن إخضاع القرارات الإدارية لإلزامية التسبب تحت طائلة عدم المشروعية يعنى إنهاء المفهوم الذي كان يجعل المشروعية مفترضة في كل القرارات الإدارية⁷⁴.

إن شفافية الإدارة العمومية يجعلها كالبيت الزجاجي حيث تمارس جميع أعمالها في إطار العلنية⁷⁵، كأن تتضمن قراراتها الأسباب التي حملتها على اتخاذها، وذلك لكون التسبب يشكل ضمانا للمواطنين من ناحية وسيلة لتحسين النشاط الإداري من ناحية أخرى، ويسمح للقضاء بمراقبة مشروعية التصرف الإداري، وعليه فإن التسبب يهدف إلى:

- إعطاء القاضي الحجة بأن التصرف الذي قامت به الإدارة يتماشى والقانون.
- إلزام الإدارة بتوضيح وجهة نظرها بصفة رسمية.
- تبديد الأسرار الإدارية الخفية⁷⁶.

1.4. التسبب ضمانا لحماية الحقوق والحريات

يمكن الفرد من خلال إلزامية تسبب القرارات الإدارية من الإطلاع مباشرة على أسباب اتخاذ القرار اطلاعا وافيا لأن الإفصاح عن الأسباب في صلب القرار كتابة يسهل على الفرد اتخاذ الموقف المناسب لمعالجته، كما يبين له مركزه القانوني في القرار⁷⁷، وبالتالي فإن الهدف من التسبب هو إعلام صاحب الشأن بالأسباب التي بني عليها القرار والتي دفعت الإدارة إلى إصداره، وفي حال تخلف التسبب بالرغم من إلزاميته يكون القرار معيب بعيب جوهري يعرضه للبطلان وهو عيب الشكل وليس عيب السبب.

إن التسبب كشرط شكلي إلزامي له علاقة وطيدة بحق الدفاع، فالموظف الذي يتعرض لمتابعة تأديبية وتصدر في حقه عقوبة تأديبية لا بد من تسبب قرار العقوبة حيث أوضح مجلس الدولة الفرنسي في هذا الشأن قائلا: "يجب على السلطة التي تتخذ القرار التأديبي أن تحدد في قرارها الأسباب التي أخذتها على الموظف المعني لكي يتمكن هذا الأخير من معرفة الأسباب بمجرد قراءته للقرار"⁷⁸ ، كما أن تسبب القرار الإداري يساعد على حماية حقوق الأفراد وحررياتهم ولاسيما إذا كان القرار الضابط ماسا بحرية من الحريات اللصيقة بالشخص⁷⁹ إما بصورة مباشرة أو عن طريق المحامي في حالة سلوك طريق النزاع القضائي، فالتسبب يبقى وسيلة فعالة تسهل للمواطن مهمة الإثبات والدفاع عن حقوقه أمام القضاء⁸⁰ أما عدم التسبب فيترك الفرد غير قادر على تحديد نقاط الارتكاز التي يبدأ منها دفاعه⁸¹.

إن عدم تسبب الإدارة لقراراتها الملزمة بتسببها يوصم هذه القرارات بعيب الشكل والإجراءات، فيكون العيب جوهريا ومؤثرا حيث استقر الفقه من خلال استقراء لأحكام القضاء الإداري المقارن على أن الشكل الذي يستلزمه القانون يكون جوهريا ويترتب عنه بطلان التصرف في العديد من الحالات⁸².

2.4. التسبب ضمانا لفاعلية العمل الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة
يعتبر التسبب بمثابة قيد على قرارات الإدارة من الناحية الشكلية بغية تحسين عمل الإدارة، فهو يلزم الإدارة بأن تفكر وتتريث وتدقق وتستفيد من وجهات النظر المختلفة قبل إصدارها للقرار الإداري، كما يجنب التسبب رجل الإدارة إصدار القرارات الانفعالية المتسرفة حيث يعتبر التسبب في مثل هذه الحالات كضمانة موضوعية مؤثرة في مضمون التصرف القانوني ويحمل في طياته الدليل على مشروعيته⁸³.

إن إلزام الإدارة ببيان الأسباب التي أدت بها إلى إصدار القرار الإداري يحملها على التريث ويحول دون التعجيل في إصداره ، فهو يسعى إلى التوصل

إلى المشروعية والدقة في القرار الإداري خصوصا أمام اتساع رقعة السلطة التقديرية التي تتمتع بها الإدارة في إصدار القرارات الإدارية، إذ يعتبر التسبب وقاية من الاستعمال التحكمي للسلطة التقديرية للإدارة حيث يجعل التسبب التصرف القانوني للإدارة أكثر شفافية لكون الإدارة عن طريق التسبب تجنبت استعمال العبارات الغامضة بغرض اخفاء الدوافع الحقيقية التي جعلتها تصدر القرار الإداري⁸⁴، كما أن إلزام الإدارة بتسبب قراراتها يجعلها تراقب نفسها بنفسها الأمر الذي يترتب عليه تجنب اتخاذها لقرارات إدارية طائشة، باعتبار أن شكلية التسبب تضمن تناسق سلوك العمل الإداري الشيء الذي يؤدي إلى تكوين القناعة التي من شأنها أن تدفع المواطن تلقائيا إلى الانصياع بشكل إرادي وطوعي للقرار الإداري نظرا لما يحمله من ثقة وشفافية في إصداره حيث جاء في تقرير للجنة "فرانكس" لدراسة قواعد الشكل والإجراء ما يلي: "إن قرارا ما يكون أفضل بكثير مما هو عليه إذ كان من الواجب صياغة أسبابه كتابة في القرار الإداري. فغالبا ما تكون الأسباب في هذه الحالة قد أحسن وزنها"⁸⁵.

يعتبر التسبب على النحو السابق في نظر البعض يكشف عن عدل الإدارة ورشدها ومدى ابتعادها عن شبهة الاستبداد والفساد وسوء التقدير حيث يقوي التسبب الثقة العامة بين الإدارة والمواطنين المنتفعين من خدمات المرافق⁸⁶، كما يعتبر بعض الفقه أن التسبب هو وسيلة تربوية للإدارة لأنه عن طريق التسبب المنتظم لقراراتها تترسخ لها أفكار مما يجعل قراراتها في المستقبل منسجمة مع قراراتها الماضية، و يهم أيضا التسبب الرئيس الإداري الذي يمارس سلطة رئاسية على المرؤوس⁸⁷، كما أنه وسيلة لتحسين علاقة الإدارة بالأفراد والتي غابت خصوصا مع تزايد حجم تدخل الإدارة وتعاضم سلطاتها وامتيازاتها، إذ عن طريق تسبب الإدارة لقراراتها تظهر بأنها تعمل في شفافية. حيث صدر في الجزائر مرسوم رقم 88-131 في 04-07-1988 ينظم العلاقة بين الإدارة و المواطن حيث أكد على أنه يقع على عاتق الإدارة واجب

حماية حريات وحقوق المواطن وأن تكون علاقتها بالمواطن مطبوعة في جميع الأحوال باللفظ والكماسة⁸⁸ حيث نص في المادة 25 منه على أن رفض الإدارة تقديم الوثائق للمواطن في الآجال المحددة قانونا لابد أن يكون معللا. وجاء هذا المرسوم في ظل الانفتاح الديمقراطي المبني على الشفافية في التسيير، مؤكدا على ضرورة إعادة الثقة بين المواطنين والإدارة، المبنية على الحق في الحصول على المعلومة والذي يعد أحد مقومات الوصول إلى الحكم الراشد، باعتباره إحدى أهم آليات الانفتاح والشفافية ومساءلة الإدارة العامة، لذا يعتبر الاعتراف بحق الأفراد في الحصول على المعلومة بمثابة وسيلة تمكن الأفراد من ممارسة دورهم في الحياة العامة، كما يلعب هذا الحق دورا أساسيا في ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها نظرا لما تحاط به الإدارة من وضوح وشفافية.

إن الحق في المعلومة في الجزائر بدأ تكريسه مع صدور المرسوم 88-131 وأصبح اليوم مبدأ دستوري من خلال دسترته⁸⁹ سنة 2016، إلا أنه ظل المواطن لا يستفيد من هذا المبدأ رغم تأكيدته على ضرورة تسييب الإدارة لقرارتها وتعاملها بشفافية وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بسلوكات موظفي الإدارة التي تجنح دائما للسرية في العمل الإداري، ومنها ما يعود إلى تعارض هذا الحق مع بعض مقتضيات السير الحسن للإدارة، الذي يقتضي أن تكون بعض المعلومات في منأى عن اطلاع الأفراد عليها لأسباب تتعلق بالسرية الإدارية أو أسرار الدفاع والأمن الوطني أو الحياة الخاصة للأفراد أو لأسباب اقتصادية⁹⁰.

والحق في الحصول على المعلومات كغيره من حقوق الإنسان لا يكتسب نفس الأهمية في نظر الدول، إذ لا تنفق جميع الدول على مفهوم واحد لما يعتبر حقا للإنسان ولما لا يعد حقا من حقوق الإنسان، كما تتفاوت الدول في تفسير ما يتم الاتفاق عليه على أنه حق من حقوق الإنسان⁹¹.

كما صدر القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي نص على الشفافية في التعامل مع الجمهور وجعل التسبب من بين الآليات التي تضفي الشفافية على عمل الإدارات العمومية في نظر المواطنين حيث نصت المادة 11 على: " لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية يتعين على المؤسسات و الإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا: ... بتسبب قراراتها عندما تصدر في غير صالح المواطن، وبتبيين طرق الطعن المعمول بها".

3.4. التسبب ضمانا لفاعلية الرقابة القضائية

يسهل نص المشرع على إلزامية التسبب من عمل القاضي الذي ينظر في النزاع لأنه يعطي الحجة في شكله الخارجي على أنه مطابق للقانون أو أنه مخالف للقانون، إذ يتأكد القاضي الإداري من الأسباب الواقعية والقانونية المذكورة في القرار ومن صحتها من الناحية الموضوعية وتكييفها القانوني⁹²، كما أن تعرف المواطن على أسباب القرار المادية والقانونية من شأنها أن تعطيه سندا قويا لدعواه القضائية ويسهل عليه إثبات ادعائه⁹³ أو يشكل قناعة بشرعية التصرف القانوني وهو ما يساهم في اقتناع الرأي العام بعدالة القرارات الإدارية ما يكسب ثقة المعنيين بها⁹⁴، ويؤدي ذلك إلى التقليل من مخاصمة القرارات الإدارية أمام القضاء، وفي غياب ذلك يكون المواطن في حيرة للبحث عن سند لدعواه، فكيف ينازع في قرار يجهل أسبابه⁹⁵ حيث ذهبت المحكمة الإدارية العليا في مصر إلى القول بأن التسبب يعد من الضمانات الأساسية المقررة للخصوم، إذ يمكنهم من مراقبة مشروعية التصرف الإداري وتدارك الخطأ الذي شابته⁹⁶.

وأوضح مفوض الحكومة في فرنسا Paulin في تقريره المتعلق بقضية Sieur Pajault أهمية التسبب كوسيلة فعالة تسهل على القاضي الإداري رقابة شرعية الأسباب ويسمح له بأن يتحرى شرعية القرار الإداري⁹⁷.
و قضي مجلس الدولة الجزائري بإلغاء القرار الإداري الصادر عن والي معسكر والذي بموجبه رفض منح رخصة فتح مقهى حيث جاء قرار الوالي خاليا من الأسباب والتبريرات التي جعلته يصدر مثل هذا القرار، فقضي مجلس الدولة بأنه: " حيث أنه لا يمكن لوالي معسكر التأكيد على أنه غير ملزم بتقديم شرح لتبرير قراره، ذلك لأنه إذا كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب كل قرار من

قراراتها ، فعليها تقديم كافة الشروحات التي تسمح للعدالة بممارسة سلطتها في الرقابة في أحسن الظروف"⁹⁸.

إن عدم إلزامية التسبب أدت في العديد من الحالات إلى التقييد من ممارسة رقابة قضائية فعالة فقبل سنة 1950 كانت الرقابة القضائية على الأسباب في فرنسا محدودة، إلا في حالتين نادرتين هما: أن تقوم الإدارة تلقائياً بتسبب قراراتها أو إذا تدخل المشرع وألزمها بالتسبب الصريح لأن التسبب يؤمن للقاضي رقابة فعالة حول الاعتبارات القانونية والواقعية، وفي هذا الخصوص يقول بونار: " لكي يستطيع مجلس الدولة أن يبحث في وجود الأسباب، ينبغي أن تكون أسباب القرار الإداري قد نص عليها في صلبه أو على الأقل تفهم من محتوياته ، أو يمكن استخلاصها من أوراق الملف، أي أن بحث مجلس الدولة لا يمكن أن يكون له مكان إلا إذا كانت الأسباب بشكل أو بآخر قد تم الإفصاح عنها من قبل مصدر القرار، فإذا ما التزم السكوت، فإن أي رقابة لا يمكن ممارستها"⁹⁹.

4.4 دور التسبب في بلورة مفهوم جديد للسلطة

إن فاعلية النشاط الإداري عادة ما يساعد على استقرار العمل الحكومي ومن وراءه الحكومات، ومن أجل ذلك يمنح القانون الإداري للإدارة امتيازات منها الحق في إصدار القرارات الإدارية الملزمة والتنفيذ المباشر دون اللجوء إلى القضاء ونزع الملكية للمنفعة العامة، هذا ما يجعل الإدارة في مركز أسمى من الأفراد، إلا أن تمتع الإدارة بالامتيازات الخارقة قد يلحق بالأفراد أضراراً ومساساً بالحقوق والحريات الأساسية لهم، لذا كان لابد من فرض حماية و ضمانات كافية تحمي الأفراد من تعسف الإدارة وتمكنهم من مواجهتها، إذ تمثل الرقابة القضائية أهم ضمانات لذلك، كما تمثل مسألة إلزامية تسبب القرارات الإدارية في حد ذاتها ضمانات لحقوق وحريات الأفراد¹⁰⁰.

و يعتبر التسبب الإلزامي للقرارات الإدارية عاملاً مهماً في تكوين مفهوم جديد للإدارة الحديثة التي تقوم على شفافية العمل الإداري والعمل بشكل علني مع ضرورة المحافظة على علاقتها بالمواطنين الذين وجدت لخدمتهم وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية خلافاً للإدارة التقليدية التي تعمل بسرية تامة مستغلة

في ذلك حزمة الامتيازات غير المألوفة في القانون الخاص التي منحها إياها القانون الإداري والحماية التي يوفرها لها امتياز التقاضي أمام القضاء الإداري. وفي إطار حماية حقوق وحرريات الأفراد نص المشرع الجزائري في قانون البلدية¹⁰¹ على احترام حريات وحقوق المواطن من خلال المادة 94 التي تنص على: " في إطار احترام حقوق وحرريات المواطنين يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على الخصوص بما يأتي:..." كما نصت المادة 112 من قانون الولاية¹⁰² على نفس المبدأ من خلال النص على: " يسهر الوالي أثناء ممارسة مهامه وفي حدود اختصاصاته على حماية حقوق المواطنين وحررياتهم ، حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون".

بالرغم من كل هذه المحاسن والمزايا إلا أن بعض الفقه يرى في التسبب العديد من المساوئ يمكن إجمال أهمها في ما يلي:

- يتقل التسبب كاهل الإدارة ويجعلها تماطل في عملها لأن عملية التسبب تتطلب بعض الوقت ومن هنا نجد أن المشرع الفرنسي يعفى الإدارة من التسبب في القرارات المستعجلة.
- هناك بعض التصرفات الإدارية تقتضي السرية وبالتالي يفقدها التسبب هذه السرية.
- القرارات الضمنية يصعب تسببها لأنها لا تقوم على الكتابة عكس القرارات الصريحة.
- قد ترتبك الإدارة من جراء ضرورة التسبب وبالتالي قد تضطر لذكر أي سبب أو ترتكز في التسبب على أسباب عامة شكلية تجعل القاضي يجد نفسه في بحر من الأسباب مما قد يؤثر على رقابته للقرار¹⁰³.

الخاتمة

باعتبار التسبب ضماناً شكلية هامة فإن له هدف مزدوج، فمن ناحية فيه دعوة للإدارة بالتريث قبل إصدار التصرف وفي ذلك حد من عدم مشروعية تصرفاتها المسببة، ومن ناحية أخرى يجعل التسبب المخاطبين بالقرار يحددون موقفهم من الطعن فيه على ضوء ما جاء في القرار من أسباب بحيث يتجنبون الطعن فيه إذا اقتنعوا بما جاء فيه من أسباب أو يتجهون للطعن فيه إذا اقتنعوا

بأن الأسباب المذكورة في القرار شابها عيب أو قصور، إلا أنه يبقى التسبب متأرجحا بين الإلزامية والجوازية وذلك على الصعيد التشريعي والقضائي بالإضافة إلى تردد الفقه بين معدد لمحاسنه وآخر لمساوئه.

نستخلص من خلال هذه الدراسة العديد من النتائج أهمها:

- التسبب ليس مجرد شرط شكلي في القرارات الإدارية أو إعلام الغير به، وإنما هو وسيلة للتريث تتمكن من خلالها الإدارة من مراقبة نفسها انسجاما مع متطلبات القانون.
- يعتبر مبدأ التسبب من أهم العوامل التي يعتمد عليها القضاء في عملية مراقبة العقوبات التأديبية، فعن طريق التسبب تبين السلطة التأديبية الأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ قرار التأديب، فإذا اشترطه المشرع أصبح واجبا على الإدارة، وإذا لم يشترطه يقع على الإدارة عبء إثبات التهمة المنسوبة إلى الموظف.
- تتمتع الإدارة العامة بسلطات وامتيازات واسعة تجاه الأفراد وحقوقهم يفرض على المشرع إيجاد ضمانات للأفراد ومنها إلزام الإدارة بالتسبب كضمانة مقابلة للامتيازات الخارقة التي تتمتع بها الإدارة العامة.
- يلعب التسبب دور مهم في تهذيب الإدارة العامة وتحسين علاقاتها بالمواطن، إذ لا يمكن اعتباره شرط لإثقال كاهل الإدارة أو تهديد نشاطها الإداري.
- يعتبر التسبب الوجوبي في الجزائر استثناء عن القاعدة العامة التي تقضي بأن الإدارة العامة غير ملزمة بتسبب قراراتها الإدارية، إذ نص المشرع عليه في العديد من النصوص دون أن يصدر قانون عام ينظم مسألة تسبب الإدارات العامة لقراراتها كما هو عليه الحال في فرنسا والمغرب.

- يترتب على الإخلال بالإلزامية التسبب صدور القرار الإداري معيبا بعبء الشكل والإجراءات وهو عيب جوهري يؤدي إلى إبطال القرار وليس صدوره معيبا بعبء السبب.

وعليه ارتأينا من خلال هذه الدراسة تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة الاستفادة من التجربة الفرنسية والتجربة المغربية بخصوص صدور قانون ينص على إلزامية التسبب في بعض القرارات الإدارية الفردية خصوصا و التي تصدر في غير صالح المواطن، وليس بالشكل الذي هو عليه في المادة 11 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الذي أورد فقرة في المادة نصت على تسبب قرارات الإدارة التي تصدر في غير صالح الأفراد دون أي توضيح وتفصيل، غير أنه يمكننا من خلال القانون الذي ندعو إلى صدوره تفادي العيوب التي وقعت فيها التشريعات الخاصة في فرنسا والمغرب.

- ضرورة التقيد بشروط التسبب الشكلية والموضوعية كما هو مستقر عليه فقها وقضاء ولا سيما من قبل القضاء الإداري الجزائري الذي وكما رأينا خالف هذه الشروط.

- يتعين أن يلعب قاضي الإلغاء دورا هاما في إلزام الإدارة بتسبب قراراتها الإدارية التي تصدر في غير صالح المخاطبين بها وذلك لسد النقص أو الفراغ التشريعي الحاصل، وهذا لا يتأتى إلا بوجود قضاء إداري مستقل ومتخصص.

- ضرورة إعطاء أولوية لهذا الموضوع في الدراسات القانونية ولاسيما رسائل الدكتوراه والماجستير في النظام القديم ومذكرات الماستر في النظام الجديد، كما أنه يتعين إعطاء الموضوع أولوية في الملتقيات العلمية والأيام الدراسية وذلك لتتوير الرأي العام بموضوع في غاية الأهمية لاتصاله بحقوق وحرريات المواطنين.

الهوامش:

- ¹ أنيس فوزي عبد المجيد: شروط صحة التسبب الوجوبي للقرارات الإدارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 27 ، العدد الثاني، 2011، ص388.
- ² المنجد في اللغة والاعلام: الطبعة الثامنة والعشرون، درار المشرق العربي، بيروت، ص523.
- ³ محمد الأعرج: تعليل القرارات الإدارية على ضوء القانون 01-03 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سلسلة مواضيع الساعة – إلزام الإدارة بتعليل قراراتها – أعمال اليوم الدراسي الذي نظمته المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية والجمعية المغربية للعلوم الإدارية يوم 26 فيفري 2003 بالمدرسة الوطنية للإدارة وبمساهمة مؤسسة هانس سايدل الألمانية، الرباط ، 2003، ص57.
- ⁴ أحمد الريسوني: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الطبعة الرابعة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995، ص24.
- ⁵ أحمد عبد السلام الريسوني: مرجع سابق، ص25.
- ⁶ د/ أشرف عبد الفتاح أبو المجد محمد: موقف قاضي الإلغاء من سلطة الإدارة في تسبب القرارات الإدارية، دراسة مقارنة، 2005، ص91.
- ⁷ G.VEDEL.P.DELVOLVE.Droit administratif ;Paris ;P.U.F.p262
- نقلا عن محمد الأعرج: تعليل القرارات الإدارية على ضوء القانون 01-03 ، مرجع سابق، ص59.
- ⁸ د/ سعد علي البشير، لبنا نظمي الخشان، عرين سمير بدوان: تسبب القرارات الادارية " دراسة مقارنة" مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 09، العدد 02، جوان 2016، ص53.
- ⁹ مغزوي نوال: التسبب الوجوبي للقرارات الإدارية تجسيد لمبدأ الوضوح الإداري، مجلة صوت القانون، العدد السابع، الجزء الثاني، 2016، ص296.
- ¹⁰ محمد بن صديق أحمد الفلاتي: الجزاءات التأديبية على الموظف العام في نظام المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص136.

- 11 سعيد نكاوي: تعليل القرارات الإدارية - دراسة مقارنة - الطبعة الأولى، دار نشر المعرفة، الرباط المغرب ، 2003، ص18.
- 12 معزوزي نوال: مرجع سابق، ص296.
- 13 محمد قصري: إلزام الإدارة بتعليل قراراتها الإدارية ضماناً للحقوق والحريات ورقابة قضائية فعالة، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سلسلة مواضيع الساعة - إلزام الإدارة بتعليل قراراتها - أعمال اليوم الدراسي الذي نظّمته المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية والجمعية المغربية للعلوم الإدارية يوم 26 فيفري 2003 بالمدرسة الوطنية للإدارة وبمساهمة مؤسسة هانس سايدل الألمانية، الرباط ، 2003 ص 174.
- 14 د/ سامي جمال الدين: الدعاوى الإدارية (دعاوى الإلغاء) منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991، ص264.
- 15 د/ سعد علي البشير، ليثا نظمي الخشان، عرين سمير بدوان: مرجع سابق، ص56.
- 16 سعيد نكاوي: مرجع سابق، ص23-24.
- معزوزي نوال: مرجع سابق، ص298-299.
- 17 سعيد نكاوي: مرجع سابق، ص24.
- 18 المادة الأولى من القانون رقم 587-79 بتاريخ 11 جوان 1979 المتعلق بتعليل القرارات الإدارية وتحسين العلاقة بين الإدارة والجمهور والمكمل بقانون رقم 76-86 بتاريخ 17 جانفي 1986 القانون مترجم ومنشور كملحق في مرجع/ سعيد نكاوي: مرجع سابق، ص من 36 إلى 38.
- 19 المادة الثانية من القانون رقم 587-79 ، مرجع سابق
- 20 المادة السادسة من القانون رقم 587-79 مرجع سابق.
- 21 المادة الثانية من القانون رقم 01.03 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية والصادر بظهير شريف رقم 01.02.2002 صادر في 23 يوليو 2002.
- 22 بوفراش صفيان: مبدأ التعليل الوجوبي للقرارات الإدارية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو، أبريل 2015، ص59.
- 23 قانون رقم 587-79 ، القانون مترجم ومنشور كملحق في مرجع/ سعيد نكاوي: مرجع سابق، ص من 36 إلى 38.

- ²⁴ قانون رقم 01.03 مرجع سابق.
- ²⁵ القانون مترجم و منشور كملحق في مرجع/ سعيد نكاوي: مرجع سابق، ص من 36 إلى 38
- ²⁶ د/ أشرف عب أوجه الطعن بالإلغاء القرار الإداري، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2003 د/الفتاح أبو المجد محمد: مرجع سابق، ص123.
- ²⁷ بلباقي وهيبة: شروط صحة التسبب الواجب قانونا في القرارات الإدارية، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد درارية أدرار، المجلد 05 ، العدد 02، ديسمبر 2017، ص236.
- ²⁸ أنيس فوزي عبد المجيد: مرجع سابق ، ص391.
- ²⁹ د/ أشرف عبد الفتاح أبو المجد محمد: مرجع سابق، ص225.
- ³⁰ د/ أشرف عبد الفتاح أبو المجد محمد : مرجع سابق ، ص226-227.
- ³¹ أنيس فوزي عبد المجيد: مرجع سابق، ص395-396.
- ³² بلباقي وهيبة: مرجع سابق، ص242.
- ³³ أنيس فوزي عبد المجيد: مرجع سابق، ص399.
- ³⁴ بلباقي وهيبة: مرجع سابق، ص242.
- ³⁴ د/ أشرف عبد الفتاح أبو المجد محمد: مرجع نفسه، ص233.
- ³⁵ د/ أشرف عبد الفتاح أبو المجد محمد: مرجع نفسه، ص238.
- ³⁶ محمد الأعرج: مدلول تعليل القرار الإداري في أحكام القضاء الإداري، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 40 أكتوبر 2001، ص70-71.
- ³⁷ د/ أشرف عبد الفتاح أبو المجد محمد: مرجع سابق، ص241.
- ³⁸ سعيد نكاوي: مرجع سابق، ص20.
- ³⁹ بلباقي وهيبة: مرجع سابق، ص262.
- ⁴⁰ أنيس فوزي عبد المجيد: مرجع سابق، ص406.
- ⁴¹ الجلالي أمزيد: إلزامية تعليل القرارات الانفرادية في مادة الصفقات العمومية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة العدد 43 سنة 2003، ص229.
- ⁴² د/ محمد الأعرج: التعليل كشرط شكلي في القرار الإداري وجزاء الإخلال بشروط صحته، تعليق على حكم المحكمة الإدارية بمراكش عدد 140 بتاريخ 31-10-2001، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سلسلة مواضيع الساعة العدد 43 سنة 2003، ص168-169.

- 43 **عبد الرحيم الحضري**: القرار الإداري بين إلزامية التعليل وضرورة التسبيب، مجلة المحاكم الإدارية، العدد الثالث، ماي 2008، ص113.
- 44 المادة الأولى من القانون الفرنسي 587-79 مرجع سابق.
- 45 تنص المادة الثانية من القانون الفرنسي رقم 587-79 على: "يجب تعليل القرارات الفردية الصادرة التي تتضمن استثناء من القواعد العامة المنصوص عليها في القوانين واللوائح"
- القانون مترجم ومنتشر كملحق في مرجع/ **سعيد نكاوي**: مرجع سابق، ص من 36 إلى 38.
- 46 تنص المادة السابعة من القانون المذكور أعلاه على مايلي: "يجب تعليل القرارات التي بمقتضاها ترفض هيئات التأمين الاجتماعي منح مساعدات أو إعانات في إطار نشاطها الاجتماعي والصحي".
- 47 المادة الثانية من القانون المغربي رقم 03-01 ، مرجع سابق.
- 48 **سعيد نكاوي**: مرجع سابق، ص63.
- 49 القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22-06-2011 ، يتعلق بالبلدية الجديدة الرسمية رقم 37 مؤرخة في 03 يوليو 2011.
- 50 القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21-02-2012 يتعلق بالولاية الجديدة الرسمية رقم 12 مؤرخة في 29 فبراير 2012.
- 51 القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في 12-01-2012 يتعلق بالأحزاب السياسية الجديدة الرسمية رقم 02 مؤرخة في 15 يناير سنة 2012.
- 52 القانون العضوي رقم 05-12 المؤرخ في 12-01-2012 يتعلق بالإعلام الجديدة الرسمية رقم 02 مؤرخة في 15 يناير سنة 2012.
- 53 قانون رقم 14-04 مؤرخ في 24-02-2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري الجديدة الرسمية رقم 16 مؤرخة في 23 مارس سنة 2014.
- 54 القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12-01-2012 يتعلق بالجمعيات الجديدة الرسمية رقم 02 مؤرخة في 15 يناير سنة 2012.
- 55 القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25-08-2016 ، يتعلق بنظام الانتخابات الجديدة الرسمية رقم 50 بتاريخ 28-08-2016.
- 56 القانون رقم 06-03 المؤرخ في 15-07-2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الجديدة الرسمية رقم 46 مؤرخة في 16 يوليو سنة 2006.

⁵⁷ قانون رقم 07/13 المؤرخ في 29-10-2013 يتضمن تنظيم مهنة المحاماة الجديدة الرسمية رقم 55 مؤرخة في 30 أكتوبر سنة 2013.
⁵⁸ القانون 29-90 المؤرخ في 01-12-1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير الجديدة الرسمية رقم 52 مؤرخة في 02 ديسمبر سنة 1990، المعدل والمتمم.
⁵⁹ القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20-02-2006 المتضمن الوقاية من الفساد ومكافحته الجديدة الرسمية رقم 08 مؤرخة في 8 مارس 2006، المعدل والمتمم.

⁶⁰ C.E, 5 décembre 1984, préfet de police C /Sté. Emeraude Show et autres, Rec,p477

- C.E, 11 juin 1982, ministre de l'Intérieur C.Rezzouk, AJDA,1982, p599

- C.E,24 juillet 1981, Belàstri, précité

نقلا عن : محمد الأعرج، مدلول تعليق القرار الإداري في أحكام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص72-73.

⁶¹ -حكم صادر في 27-01-1950 قضية Billard

-حكم صادر في 19-11-1968 قضية Nectoux

صادر في 27-11-1970 قضية Agence maritime marseillaisz

- حكم صادر في 03-12-1937 قضية Doriot

- حكم صادر في 6-5-1949 ، مشار إليها في مرجع : د/ عبد الله طلبية: القانون الإداري، الرقابة على أعمال الإدارة، منشورات جامعة حلب ، الطبعة الثانية، سوريا ، دون تاريخ، ص278.

⁶² أنظر:

- قرار مجلس الدولة في 24-07-1981 قضية Belasri

- قرار مجلس الدولة في 11-06-1982 قضية Le Duff

- قرار مجلس الدولة في 03-11-1983 قضية Mugler

- قرار مجلس الدولة في 11-02-1983 قضية Guidel

- قرار مجلس الدولة في 25-03-1983 قضية وزير التربية ضد الزوجين موسى

Moussset

- قرار مجلس الدولة في 23-06-1986 قضية توماس

- قرار مجلس الدولة في 25-03-1985 قضية النقابة الجهوية المتعددة المهن للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة.
- نقلا عن: مرجع لحسين بن الشيخ أث ملويا: دعوى تجاوز السلطة، دار ربحانة للكتاب، الجزائر، 2004، ص129، 128.
- ⁶³ عبد الواحد القرشي: القضاء الإداري ودولة الحق والقانون بالمغرب، صوماديل، الدار البيضاء المغرب، 2009، ص100.
- ⁶⁴ عبد القادر مساعد: تعليق القرارات الإدارية: من الاختيار إلى الوجوب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 37 مارس- أبريل 2001، ص37-38.
- ⁶⁵ د/ بعلي محمد الصغير: القضاء الإداري، دعوى الإلغاء، دار العلوم، عنابة الجزائر، 2007، ص338-339.
- ⁶⁶ د/ عمار بوضياف: القرار الإداري، الطبعة الأولى، جسور، الجزائر، 2007، ص159-160.
- ⁶⁷ قرار رقم 78954 مؤرخ في 06-10-1991 قضية (ع) ضد وزارة قدماء المجاهدين منشور بالمجلة القضائية العدد 01 سنة 1993 ص 153.
- ⁶⁸ قرار رقم 85529 بتاريخ 06-10-1991 قضية (س ع) ضد والي بسكرة منشور بالمجلة القضائية العدد 01 سنة 1993 ص 157.
- ⁶⁹ لحسين بن الشيخ أث ملويا: المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثاني، دار هومة، 2004، ص338-340.
- ⁷⁰ د/ عمار بوضياف: مرجع سابق، ص160.
- ⁷¹ دريسة حسين: حدود سلطة الضبط الإداري في مواجهة الحرية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة قلمة، 2006، ص157.
- ⁷² قرار صادر عن الغرفة الثالثة ملف رقم 011478 بتاريخ 10-02-2004 - قرار غير منشور.
- ⁷³ قرار رقم 010666 بتاريخ 16-03-2004 صادر عن الغرفة الثانية لمجلس الدولة - غير منشور -
- ⁷⁴ د/ حيزوني خديجة: أهمية الإلزامية تعليق القرارات الإدارية في بلورة مفهوم جديد للسلطة ومدى فعالية تلك الإلزامية في استيعاب ثقافة هذا المفهوم، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 51-52، الرباط المغرب، أكتوبر 2003، ص44.

- ⁷⁵ د/ إبراهيم كومنغار: المرافق العامة الكبرى، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2009، ص280.
- ⁷⁶ د/ أغازي أحمد: السلطة التقديرية في عملية إنشاء القرار الإداري، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 07-08، 1994، ص11.
- ⁷⁷ وافية داهل: تسبيل القرارات الإدارية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الحادي عشر جوان 2017، ص430.
- ⁷⁸ C.E,28-05-1965 DAM Riffault, Conclusion Questiaux, R.A,1965,p590.
- نقلا عن: محمد الأعرج: تعلييل القرارات الإدارية على ضوء قانون 03-01 ، مرجع سابق، ص103.
- ⁷⁹ دريسة حسين: مرجع سابق، ص157.
- ⁸⁰ محمد الأعرج: تعلييل القرارات الإدارية على ضوء قانون 03-01 ، مرجع سابق، ص107.
- ⁸¹ وافية داهل: مرجع سابق، ص430.
- ⁸² تتمثل الحالات في:
1. إذ نص القانون صراحة على أنه شكل جوهري.
 2. إذا رتب القانون البطلان كجزاء لتخلفه.
 3. إذا كان التسبيل جوهريا في ذاته أو طبيعته وهو ما يتحقق في الحالات الآتية:
 - إذا كان من شأنه التأثير على مسلك الإدارة وهي تحدد مضمون القرار.
 - إذا كان مقورا لحماية مصالح المخاطبين بأحكام القرار.
- إذا كان من شأنه التأثير على ضمانات الأفراد تجاه الإدارة /سامي جمال الدين: مرجع سابق ص275.
- ⁸³ وافية داهل: مرجع سابق، ص430-431.
- ⁸⁴ وافية داهل: مرجع نفسه، ص430.
- ⁸⁵ محمد الأعرج: تعلييل القرارات الإدارية على ضوء قانون 03-01 ، مرجع سابق، ص119-121.
- ⁸⁶ د/ سعد علي البشير، لينا نظمي الخشان، عرين سمير بدوان: مرجع سابق، ص59.
- ⁸⁷ محمد الأعرج: تعلييل القرارات الإدارية على ضوء قانون 03-01 ، مرجع سابق، ص122.

- ⁸⁸ المادتين 02 و03 من المرسوم 88-131 مؤرخ في 04 يوليو 1988 المتعلق بتنظيم العلاقات بين الإدارة بالمواطن، الجريدة الرسمية 27 لسنة 1988.
- ⁸⁹ المادة 51 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14 مؤرخة في 07 مارس 2016.
- ⁹⁰ د/ عبد الرحمان بوكثير: نحو تكريس حقيقي للمادة 51 من الدستور " الحق في الحصول على المعلومات والوثائق الإدارية" مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد العاشر، جانفي 2017، ص183.
- ⁹¹ عبد الباسط عبد الرحيم عباس: التنظيم الدستوري والقانوني لحق الحصول على المعلومات في العراق، مجلة الكوفة، العدد 38، ص279.
- ⁹² حيزوني خديجة: مرجع سابق، ص50.
- د/ سعد علي البشير، ليينا نظمي الخشان، عرين سمير بدوان: مرجع سابق، ص59.
- ⁹³ تقضي القاعدة العامة في الإثبات أن عبء الإثبات يقع على المدعي.
- ⁹⁴ د/ سعد علي البشير، ليينا نظمي الخشان، عرين سمير بدوان: مرجع سابق، ص59.
- ⁹⁵ وافية داهل: مرجع سابق، ص430.
- ⁹⁶ د/ عبد العزيز عبد المنعم خليفه: أوجه الطعن بالإلغاء القرار الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص123-124.
- ⁹⁷ Concl. Paulin sur Sieur pajault, CE ; 13 avril 1962 ; A.J.D.A ; 1962, p519.
- نقلا عن: محمد الأعرج: تعلييل القرارات الإدارية على ضوء قانون 01-03، مرجع سابق، ص128.
- ⁹⁸ ملف رقم 010953 بتاريخ 16-12-2003 قضية خ ع ضد والي معسكر صادر عن مجلس الدولة الجزائري (غير منشور)
- ⁹⁹ Bonnard, Le pouvoir discrétionnaire des autorités administratives et le recours pour excès de pouvoir, R.D.P, 1923, p363.
- نقلا عن: محمد الأعرج، تعلييل القرارات الإدارية على ضوء 01-03، مرجع سابق، ص128.
- ¹⁰⁰ حيزوني خديجة: مرجع سابق، ص48.
- ¹⁰¹ القانون رقم 11-10، مرجع سابق.
- ¹⁰² قانون رقم 12-07، مرجع سابق.
- ¹⁰³ د/ أغازي أحمد: مرجع سابق، ص13.